

خاتمة المستدرك

[295] متعددة. ففي باب فضل صوم شعبان وصلته برمضان منه: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران (1)، إلى آخره، ثم أطلال الكلام في نقل أمثاله. والاعراض فاسد لفساد أصله، من كون ما نقله من أجزاء كتاب فقه الرضا عليه السلام، بل هو من أجزاء نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، أدخل هو أو بعض الرواة أرخ الرضوي فيه، وقد التفت - سنمه الد - إلى ذلك بعد مدة، فاستدرك ما ذكره في الحاشية. فقال: من جملة ما عثرت عليه بعد مغيئ سنين عديدة من تأليف هذا الكتاب، إني وقفت على كتاب نوادر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري الققي، فوجدته مطابقا لهذه الاخبار المسندة المذكورة في الكتاب، وقد حصل لي الظن القوي، بل المتأخم للعلم بان هذه الاخبار مأخوذة عن النوالر، ويؤيده أن الحديث الاول المذكور في الكتاب أول رواته أحمد بن محمد بن عيسى، وهذا موافق لطريقة قدماء أهل الحديث، حيث يذكرون في أول كتبهم المصنفة أ سا ميهم، ! انتهى. ولا يخفى أن الموجود مق النوادر ليس إلا المنضتم بالرضوي، ولم يكن عند العلامة المجلعي، وشيخنا الحر أزيد من ذلك، كما لا يخفى على من راجع البحار والوسائل، وراجع الرضوي، فلا يجد فيهما خبرا منقولا عن النوادر إلا وهو موجود فيه، هذا على ما في بعض نسخ الرضوي، وما أكثرها، فأخره هو باب القضاء والقدر، وباب الاستطاعة، الذي يتبعه باب فضل صوم شعبان في النسخة الاخرى، وهو أول النوالر، وليس فيها خبر مسند أصلا. بى في النوادر أيضا أبواب ومقالات يطن أنها من أصل الرضوي، اختلطت به حتى (1) رسالة في تحقيق حدضه الرضا (عليه لمسلام) للنصص: 520 نوسرصد بن ضد بن عيسى: \.